

مشكلة البطالة في قطاع غزة ودور في الحد منها
د. ماجد اسماعيل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



ورقة عمل بعنوان

مشكلة البطالة في قطاع غزة ودور الحكومة في الحد منها

مقدمة إلى مؤتمر

رؤية تنموية لمواجهة اثار الحرب والحصار على

قطاع غزة

المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية

2010/5/24-23

مقدمة من:

د. ماجد اسماعيل

وزارة العمل الفلسطيني

مايو 2010

آثار الحرب والحصار



رؤية تنموية لمواجهة



المقدمة :

هنالك بل رئيس عنصران للإنتاج هما: العمل ، ورأس المال ، وعنصر العمل يكتسب أهمية كبيرة ، إذ أن عنصر العمل هو الإنسان الذي يشكل أداة العمل في مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها، من هنا فإن الدراسات المتعلقة بالعمل تكتسب هذه الأهمية. أما العمالة الفلسطينية فإنها تقوم بدور أعظم في الحالة والخصوصية الفلسطينية ، وذلك أن عملها يتعدى حدود عنصر الإنتاج ، حيث تتحمل المعاناة والمشكلات الجسيمة بسبب ظروف الاحتمال وما نتج عنها.

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة هذه الدراسة في تناول الإشكالات المختلفة التي يعانها سوق العمل الفلسطيني ، والتي من أهمها : ارتفاع معدلات البطالة ، والآثار المترتبة عليها، وماهية وطبيعة الدور الحكومي الحالي في معالجتها والبرامج الحكومية المتاحة لأي فرص التشغيل والحد من البطالة.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية موضوعها ، حيث تمثل إشكالية البطالة والجهود الحكومية للحد منها هم اليومي الرئيسي ، وخصوصا في حالة الحصار الشامل والمشدد المفروض على قطاع غزة.

هدف الورقة :

تسعى هذه الورقة إلى بيان إشكالية البطالة والتساؤلات المطروحة بشأنها ، والمفاهيم المرتبطة بها ، وإلى تحليل الدور الحكومي في إيجاد الحلول الملائمة لها، وتوضيح أوجه الخلل في حال وجودها ، والمقترحات والتوصيات اللازمة للحلول الممكنة ، وذلك ضمن خطة إستراتيجية عملية للحد من آثار الحصار وما خلفته الحرب الأخيرة على القطاع.

التساؤلات البحثية الخاصة بإشكالية البطالة ، والدور الحكومي في معالجتها:

- 1- هل نستطيع تناول هذه الإشكالية بحدود الفترة الزمنية منذ الانتخابات الأخيرة ، دون الرجوع إلى جذور هذه الأزمة منذ زمن الاحتلال وصولاً إلى (9) حكومات فلسطينية منذ مجئ السلطة الفلسطينية في العام (1994م)؟
- 2- هل يتميز قطاع غزة بظروف خاصة واستثنائية مختلفة عن غيره من الحدود الجغرافية فيما يتعلق بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعيشية؟
- 3- ما هي طبيعة مشكلة البطالة والفقر في القطاع ؟ وهل هي مزمنة أم عارضة ومؤقتة ويمكن حدوث تغيير في طبيعتها وحجمها؟
- 4- هل أثرت ظروف الحصار الشامل المفروض على المفروض على الشعب الفلسطيني والحكومة الفلسطينية في القطاع وزادت من نسب البطالة؟
- 5- هل أوجدت ظروف الحصار المستمر حتى اليوم ، أنماط جديدة من البطالة وفقدان فرص العمل؟
- 6- ما هي الفئات والشرائح العمالية والمهنية والأكاديمية التي تضررت بشكل كبير من إشكالية البطالة؟ وما هي التخصصات العلمية التي ظلمت وسط هذه المعمعة؟ وهل هناك حقيقة إشكالية تتعلق بوجود فجوة بين نظام وسياسة التعليم العالي وعدم مطابقتها ومواءمتها مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل الفلسطيني؟
- 7- هل توجد سياسة حكومية عليا تراقب محددات العرض والطلب في السوق؟ وهل يتم معرفة أوجه الخلل (إذا ما افترضنا وجوده)؟
- 8- هل يمكن في حال وجود سياسة حكومية اقتصادية على أساس علمي ومبني على الخبرة والتجربة في الواقع الفلسطيني - هل يمكن لهذه السياسة معرفة الفجوات الاقتصادية - والحد من فقدان فرص العمل ، ونزيف التراجع في النمو الاقتصادي؟
- 9- هل تم اتخاذ إجراءات حكومية شاملة (من قبيل تطبيق خطة نقشف اقتصادي) لمواجهة تحدي البطالة المتزايدة ؟ وهل أجرينا مراجعة شاملة للنفقات والمصروفات والموارد الحكومية؟
- 10- هل يشارك القطاع الخاص الفلسطيني في حمل هم الأزمة الحالية ؟ أم أنه قطاع بعيد عن هم المواطن والهم العام؟ أم أنه جرى تهيمشه ولم يتم دعمه وتشجيعه؟
- 11- هل سياسة التعيينات الخاص الفلسطيني في حمل هم الأزمة الحالية؟ أم أنه قطاع بعيد عن هم المواطن والهم العام؟ أم أنه جرى تهيمشه ولم يتم دعمه وتشجيعه؟
- 12- هل سياسة التعيينات في الوظائف العامة في العامين الأخيرين كانت سياسة ناجحة وفعالة ومستمرة ؟ أم أنها شكلت عبئاً إضافياً على الحكومة الفلسطينية ولم تساعد في التقليل من المعدل الحقيقي للبطالة؟
- 13- هل هناك قصور في اعتماد سياسة جادة تتبنى تشجيع التشغيل الذاتي والمشاريع الصغيرة؟ وهل هذا يصلح كأحد الحلول والمخارج من هذه الأزمة؟

- 14- هل لدينا أصلاً رقم إحصائي فلسطيني ووطني معتمد ، وورسمي فيما يخص إحصاءات العمل والبطالة ؟ وهل استتكاف جهاز الإحصاء المركزي عن العمل في (GS) يجرى بشكل معتمد ؟ ولماذا لا يتم فضح هذه السياسة في حال ثبوت صحة فرضيتها !؟
- 15- لماذا لا يتم إنشاء (جهاز إحصائي خاص بقطاع غزة) ؟ ، وهل يتم الأخذ بالإحصاءات والمسوحات والنتائج المترتبة عليها في عمليات صنع واتخاذ القرار الحكومي في ذات الشأن ؟
- 16- هل تم استنفاد كل الوسائل الممكنة من أجل عودة من يرغب في إصلاح خطئه والعودة إلى العمل بعد الاستتكاف ؟
- 17- هل يتم متابعة النشاط الاقتصادي للموظف المستتكف ؟ وهل ممارسة آلاف المستتكفين لأعمال أخرى تزيد من صعوبة المنافسة في سوق العمل ، ويكون الضحية فيها المواطن الفلسطيني المغلوب على أمره والذي يلتقط رزقه بصعوبة بالغة ؟
- 18- لماذا لا يجرى تنظيم مهنة السياقة مثلاً واقتصار حرفتها وممارستها والعمل فيها على فئة السائقين ؟ وليس مئات المستتكفين وقيس على ذلك مهن أخرى !؟
- 19- هل البرامج الحكومية التي تقوم بها وزارة العمل للحد من البطالة كافية؟ وهل هناك معوقات تواجهها؟ أم يلزمها الموازنات المالية القادرة على استيعاب ومضاعفة هذه البرامج؟
- 20- هل يجري توجيه هذه البرامج وتوزيع الفرص بشكل متساو وعادل على جميع المتعطلين وفق نظام علمي ومهني وإداري صحيح؟ وهل يتم استثمار فرص العمل والتشغيل المؤقت بشكل سليم وناجح أم أنه يوجد الكثير من هدر الفرص بدون إنتاجه!؟
- 21- هل يتم في وسطنا الحكومي ، والمؤسسات ذات العلاقة إجراء استطلاع للرأي و دراسات خاصة بوجهة نظر العاطلين عن العمل ، وتصوراتهم للحلول الملائمة؟
- 22- هل يمكن لقطاع التعليم، ووزارة التربية والتعليم استيعاب أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل (الخريجين) في التخصصات العلمية والإنسانية؟ أم أن نظام الترشيح والتوظيف فيها هو معقد وروبيني وبيروقراطي حسب الكثير من شهادات العاطلين الذين يراجعون وزارة العمل لطلب فرصة التشغيل؟
- 23- هل توجد بنية تحتية ومؤسساتية كافية ومناسبة لاستيعاب الآلاف من فرص العمل القادمة في حال توفر إمكانياتها؟ وهل يمكن الاعتماد على الذات والسوق المحلي والموارد البشرية الهائلة في البدء بمشروعات جديدة وإنتاجية تشكل حلقات وسلاسل إنتاجية كثيفة العمالة على غرار المشاريع الإنتاجية المحلية والزراعية النادرة (التي تنافس الأسواق العربية؟)
- 24- هل يمكن تطبيق نظام قانون الزكاة وإقراره في المجلس التشريعي الفلسطيني للمساعدة في إيجاد الحلول والمساعدات للعاطلين عن العمل ، وسد حاجة البرامج المطلوبة؟ وما الذي يمنع أو يؤخر حدوث ذلك؟
- 25- هل هناك نظام وطني للمعلومات (مثل نظام معلومات سوق العمل) المحوسب والراقي في الدول المتقدمة يساعد في الوصول إلى بيانات العاطلين عن العمل ، وإعطاء الأولوية في فرص التشغيل للفئات الأكثر احتياجاً؟ والعاطلين الحقيقيين عن العمل؟

قليلة هي تلك التعدادات السكانية التي أجريت على قطاع غزة كجزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967م، وبحسب آخر البيانات والتقديرات المتوفرة، فقد قدرت إدارة السكان بوزارة الداخلية الفلسطينية عدد السكان في قطاع غزة (بنحو 1,700,000 نسمة) وهو رقم طبيعي ومقبول إذا ما تم بحث تدرج النمو السكاني في القطاع طيلة السنوات السابقة.

وهناك مؤثرات ديمغرافية هامة (مثل : عدد السكان، وحجم الأسرة ، ومعدل الخصوبة،....) لها تأثير كبير على عرض العمل (Labor supply) .

كما أن نسبة الإعالة أي (عدد المعالين اقتصادياً إلى الأشخاص المنتجة اقتصادياً) هي نسبة مرتفعة في القطاع وفي تزايد مستمر وهي في حدود (118,8) ، وهي تدل على مدى حجم العبء الملقى على عاتق من هم في سن العمل (18 - 60 سنة) حسب نظام وزارة العمل.

إشكالية سوق العمل في قطاع غزة:

يعاني سوق العمل في القطاع من عدد من الاختلالات الهيكلية ، أهمها ضعف قدرته الاستيعابية ، واعتماده على أسواق العمل الأخرى.

وبسبب ذلك يعاني اقتصاد القطاع من نفثي البطالة، الأمر الذي يفرض وجود إستراتيجية حكومية للتشغيل ، توضح المسارات الرئيسية للعمل والوسائل والإمكانات المتاحة لها، والبدائل المتعددة، وهي تمثل خطأ استرشادياً : (Guidlnes) وصولاً إلى حالة التوظيف (التشغيل) الكامل.

وقد ورثت الحكومة الفلسطينية الحالية في قطاع غزة، عند تسلمها السلطة في العام 2006م. اقتصاداً يعاني من بنية تحتية هشّة ، وندرة فرص العمل التي يمكن توليدها في ضوء ذلك، حيث يوجد عجز مزمن في الميزان التجاري الفلسطيني ، وشكل ذلك عبئاً مالياً إضافياً ، تحمّلته ميزانية الحكومة المحاصرة أصلاً ووجود خلل كبير بين حجم إيرادات الحكومة الضيقة ، والحجم الكبير للإنفاق العام المطلوب لمواجهة المشاكل الاقتصادية الكثيرة ، وإصلاحها ، وإعادة ترقيم البنية التحتية ؟

البطالة في قطاع غزة :

تشكل البطالة الفرق بين حجم القوى العاملة المعروضة ، وحجم القوى العاملة المطلوبة عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل . وتعتبر البطالة في اقتصاد القطاع ظاهرة مزمنة . حيث عمل الاحتلال الصهيوني على تكريس هذه الظاهرة من خلال إضعاف القدرة التشغيلية للاقتصاد ، وجعل العمالة في حالة اعتماد وتبعية كاملة إلى أسواق العمل غير المحلية .

وخلال المرحلة التي أعقبت اتفاق أوسلو ، مر قطاع غزة بتحوّلات كبيرة ، غلب عليها السمة العامة وهي تدنى فرص التنمية الحقيقية ، واعتماد السلطة على توفير برامج ومشاريع اغاثية ولم يكن هناك نواة لوجود اقتصاد محلي حقيقي قادر على النمو وتوليد فرص العمل المطلوبة وذلك بسبب الخطط العشوائية التي لم تأخذ بالحسبان التغيرات والعوامل السياسية والأمنية المتوقعة.

وإذا ما انتقلنا إلى الواقع الحالي، فإن الصورة تبدو أصعب ، حيث لا تتوفر للحكومة الفلسطينية الحالية مجموعة الظروف التي أتاحت للحكومات السابقة، ومنذ اليوم الأول الذي تشكلت فيه الحكومة فرضت جميع الإجراءات نحو حصارها وعزلها وخنقها من العدو والصديق ، وبرغم ذلك فإن الحكومة حافظت في كل مرة على مستوى معين من مقومات الصمود ، عبر فتح منافذ جديدة لم تكن معروفة من قبل ، مثل فتح الأنفاق ولكسر الحصار ، الذي وسع من دائرة البطالة لتشمل فئات وأنماط جديدة ، واتسعت دائرة الضرر لتشمل قطاعات هائلة فقدت مصادر دخلها وموارد رزقها وتجاريتها.

وبالنظر إلى إحصاءات البطالة في القطاع ، نجد أن معدل البطالة في القطاع يتراوح حالياً ما بين (55% - 60%) حسب تقديرات وزارة العمل . إذا ما تم احتساب العاطلين عن العمل ، والمؤهلين والخريجين من كلا الجنسين.

وذلك حسب التعريف الموسع الذي يأخذ بالاعتبار خصوصية سوق العمل الفلسطيني، ونحو (45%) بحسب تقديرات تقارير منظمة العمل الدولية التي تحتسب (كل من يعمل حتى ساعة واحدة خلال الأسبوع) على أنه (عامل) وهذا مصروف لا يكفي لسد المعيشة. يبلغ عدد العاطلين عن العمل الذين قاموا بطلب العمل (وتحديث بياناتهم لدى مكاتب التشغيل المتابعة لوزارة العمل نحو (101,800) باحث عن العمل.

الآثار المترتبة على الحصار و تفشي البطالة في قطاع غزة :

- * بلغ عدد المنشآت المغلقة في قطاع غزة نتيجة استمرار الحصار نحو (236) منشأة ، وبلغ عدد المنشآت المتوقفة عن العمل نحو (68) منشأة اقتصادية ، بينما بلغ عدد المنشآت المتضررة نحو (1059) منشأة ، وقيمة الخسائر التي تكبدتها تقدر بـ (959117) دولار .
- * ارتفعت نسبة الإعالة إلى نحو 7% .
- * ارتفاع نسبة الأسر الفلسطينية التي تتلقى مساعدات من المؤسسات الحكومية والأهلية إلى 53.3% من الأسر ، و (24.7%) من الأسر تحتاج للمساعدات ولم تحصل عليها.
- * ارتفاع نسبة تشغيل الأطفال في سوق العمل في مهن وأعمال لا تتناسب مع أعمارهم و قدراتهم، وزاد ذلك من نسب التسرب المدرسي في قطاع التعليم.
- * ظهور الكثير من الإشكالات الاجتماعية الناجمة عن العوز وضيق الحال وتدني مستوى المعيشة .
- * ارتفاع نسبة البطالة في صفوف الخريجين ، حيث بلغ عدد الخريجين في مختلف التخصصات من الجامعات والمعاهد ومراكز التدريب نحو (7200) خريج ، مع عدم قدرة سوق العمل على استيعابهم في وظائف جديدة.

دور الحكومة في معالجة إشكالية البطالة وتوفير فرص العمل:

يعد إيجاد خطة إستراتيجية للتشغيل للحكومة الفلسطينية على ، حيث تشكل هذه العناصر الاهتمام الرئيس للوزارة، لمواجهة البطالة، وزيادة حجم فرص التشغيل ورفع أعدادها ، وهذا كله يشكل تحدياً أساسياً للدور الحكومي برمته، ويفرض إعطاء الأولوية لذلك.

وأمام مجموعة الظروف والوقائع القاسية التي فرضها الحصار، والآثار التي ترتبت على ذلك والتي من أهمها ارتفاع الأسعار، وزيادة صعوبة المعيشة، وفقدان عشرات الآلاف من فرص العمل، وضيق مجالات النشاط الاقتصادي الممكنة، فإن ذلك يؤثر على صعوبة الفرص والبدائل المتاحة، إلا أن لا يعني الغرضية العدمية، وعدم توفر المخارج المناسبة حيث يتوفر العنصر والمورد البشري الذي يراهن عليه صانعو القرار في رسم السياسة المحلية للسوق، وإعطائه الزخم وعوامل الصمود المطلوبة، خاصة في هذه المرحلة الطارئة والاستثنائية من حياة الشعب الفلسطيني، حيث برهنت الحكومة الفلسطينية على إصرارها وعزمها على خوض معركة الصمود والمقاومة في مختلف أوجهها وأشكالها . وقد تمثلت الجهود الحكومية في مجال توفير فرص التشغيل بما يلي:

1- قامت الوزارة بتشغيل عدد كبير من العاطلين عن العمل من مختلف الشرائح العمالية والفئات العمالية، حيث بلغ عدد المستفيدين من خلال برنامج التشغيل المؤقت (20,724) مستفيد وبلغ فرص العمل التي تم توفيرها (55,742) فرصة عمل، بلغت التكلفة المالية لهذه الفرص أكثر من (400) مليون شيكل.

2- تقوم الحكومة الفلسطينية باستقطاع نسبة 5% من رواتب الموظفين الحكوميين التابعين لها، والتي تقوم بتوفير رواتبهم، وهذه النسبة تشكل المورد الأساسي لتمويل برنامج التشغيل المؤقت الذي تديره وزارة العمل منذ أواخر العام 2006م.

3- قامت الوزارة بانجاز مشروع تطوير نظام معلومات سوق العمل الفلسطيني، وهو أول نظام حاسوب حديث للقوى العاملة الفلسطينية يتم انجازه في فلسطين ويشمل هذا النظام جميع البيانات والمعلومات المبرمجة والتي تخص قاعدة التشغيل وسوق العمل، ونظم التفتيش والسلامة والصحة المهنية ... الخ.

وأهمية يوفر إمكانية وقدرة الوزارة على تصنيف العاطلين حسب بياناتهم وترتيبهم بحسب أولويات الاستحقاق، وإعطاء الفرصة للعاطلين الحقيقيين.

4- قامت الوزارة بتنفيذ العديد من برامج الدعم والمساعدات المالية العمالية العاجلة عبر فترات غير منتظمة، ومنذ قيام الحكومة العاشرة وحتى تاريخه، بلغ عدد المستفيدين من برامج المساعدات نحو 120 ألف عامل، بواقع 24 مليون دولار تم صرفها بشكل مباشر على شكل منح عاجلة للمساعدة في تخفيف حالة البطالة وتعويض العمالة الفلسطينية عن جزء من فقدان فرص العمل.

5- قامت وزارة العمل بالتعاون مع برنامج تكافل بتنظيم عمليات فحص المستفيدين من البرنامج على قاعدة المعلومات، حيث وفر هذا البرنامج نحو (17) دفعة شهرية (200) دولار لكل فرصة تشغيل شهرياً.

6- قامت وزارة العمل بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية بتوفير البيانات اللازمة للوصول إلى آلاف الأسر الفلسطينية التي تستحق المساعدات الاجتماعية، كذلك من خلال لجنة المساعدات الحكومية - بعد إجراء البحث الميداني لدراسة حالة الأسر المستهدفة.

7- وفرت الوزارة مجموعة من برامج التدريب المهني لصالح آلاف الطلبة، في مختلف التخصصات المهنية في مجالات كثيرة ومتنوعة منها :

1- أعمال مهنة النجارة

2- أعمال مهنة الحدادة واللحام

- 3- أعمال مهنة الخراطة
- 4- أعمال مهنة التبريد والتكييف
- 5- أعمال مهنة الصيانة والكهرباء
- 6- أعمال مهنة قص الشعر ودورات كوافير
- 7- أعمال مهنة السياقة
- 8- أعمال مهنة الشبكات الكهربائية

- بلغ عدد المستفيدين من NGOS في الربع الأول من العام 2010 نحو (28435) مستفيد.
 - تقوم الوزارة بالتنسيق مع العديد من المؤسسات والمنشآت المحلية في السوق لغرض مساعدتها في تلبية احتياجاتها من العمالة، وحسب الشروط والمؤهلات المطلوبة، وإعطائها البيانات اللازمة للعمالة من واقع نظام معلومات سوق العمل المتوفر لديها.

المجموع الكلي للأيدي العاملة في سوق العمل (523,330) فرد

- سن العمل (15-60)
- العاطلون عن العمل نحو (101,800)
- المستفيدون فعلاً والمسجلون لدى مكاتب التشغيل عددهم (216271) فرد
- تبلغ نسبة المتعطلين من قوة العمل (58,69%) .
- الباحثون عن العمل حتى نهاية الربع الأول للعام 2010م ، والذين راجعوا الوزارة ومكاتب التشغيل التابعة لها (101,800) باحث .
- المستفيدون من برامج الوزارة والتشغيل المؤقت وكذلك من مؤسسات الأهلية والدولية خلال نفس الفترة نحو (33,185) مستفيد.
- العاملون في القطاع غير الحكومي (20,000) عامل.
- أصحاب المنشآت (7249).
- المعلمون والمتطوعون في وزارة التربية والتعليم (على بند العقود) (400).
- عدد الموظفين في الحكومة الفلسطينية الحالية GS والذين يتقاضون رواتبهم / غزة (32,000) موظف.

برنامج التشغيل المؤقت
215.2 الف دولار

برنامج تمويل المشاريع الصغيرة

من وزارة المالية 215.2 ألف دولار

من ح/التسديد
65 مشروع

41.5

فرصة عمل = 1000 شيكل

المجموع

فرص عمل
دائمة = 172

9 = خدمات
فرصة عمل دائمة = 22

3 = تجاري
فرصة عمل دائمة = 8

23 = زارعي
فرصة عمل دائمة = 34

30 = صناعي
فرصة عمل دائمة = 108

فرصة عمل لمدة شهر =
656

فرصة عمل لمدة شهر =
215

فرصة عمل لمدة شهر =
930
4699

فرصة عمل لمدة شهر =
2898
4699

*مجموع فرص العمل / شهر
820 =

مجموع فرص العمل / شهر
4699 =

ملاحظات هامة :

* تبقى فرص العمل تزداد بزيادة عمر المشروع أي أن الأثر دائم.

* يتم خلال ثلاث سنوات تسديد قيمة التمويل الأساسية.

* يبقى لكل مستفيد رأس مال المشروع.

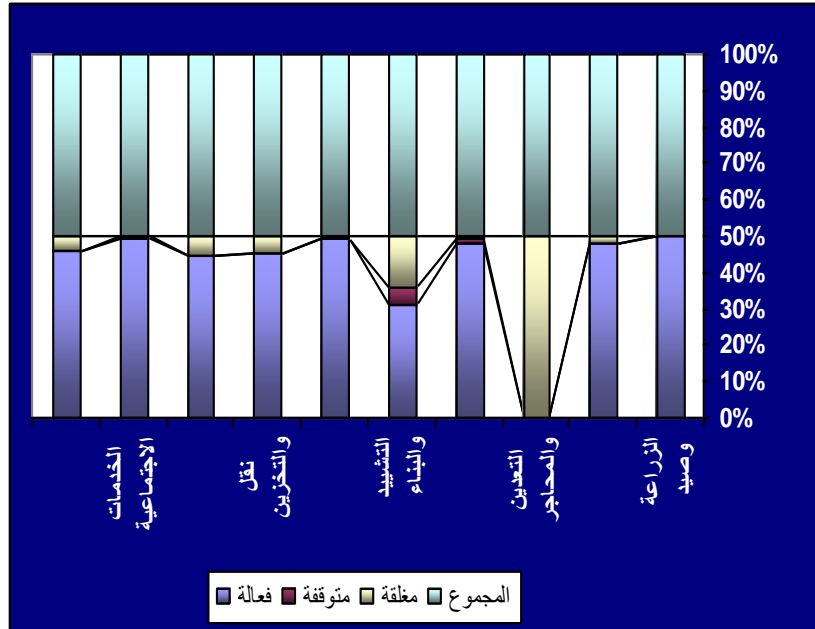
* صافي دخل شهري للمستفيد بحد أدنى 1000 شيكل.

* توفير 65 سلعة وخدمة للسوق المحلي بحد أدنى .

* ملاحظة : ينتهي أثر فرص العمل بانتهاء التمويل

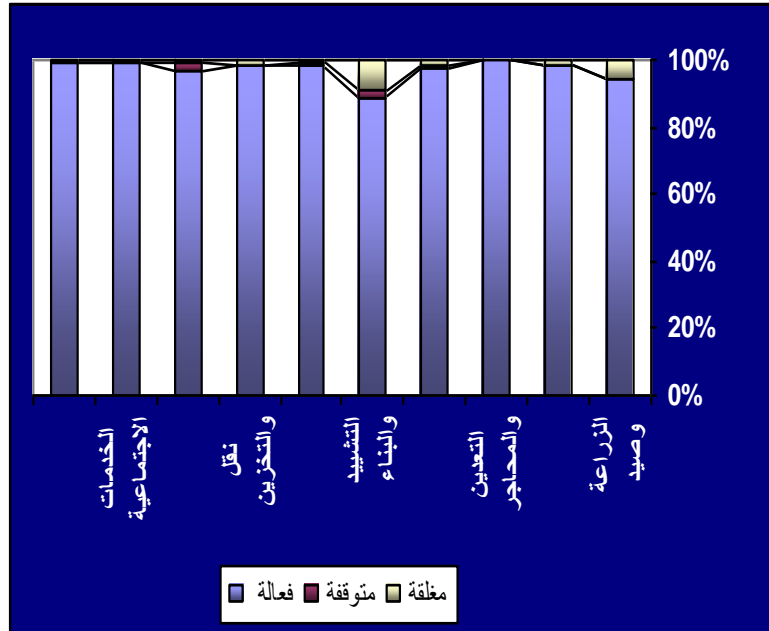
تصنيف المنشآت العائلية والوضع الحالي لها خلال الربع الأول من العام 2010

قطاع النشاط	فعالة	متوقفة	مغلقة	المجموع
الزراعة وصيد الأسماك	280	0	1	281
الطاقة والمياه وصيانة الأجهزة	449	1	17	467
التعدين والمحاجر	0	0	7	7
الصناعات التحويلية	819	31	7	857
التشييد والبناء والإنشاء	74	12	33	119
تجارة الجملة والتجزئة - الفنادق والمطاعم	6939	18	67	7024
نقل والتخزين والمواصلات والاتصالات	616	2	62	680
التمويل - التأمين - العقارات - خدمات الأعمال	96	0	11	107
الخدمات الاجتماعية والشخصية	1425	4	9	1438
فروع أخرى	242	0	22	264
المجموع	10940	68	236	11244



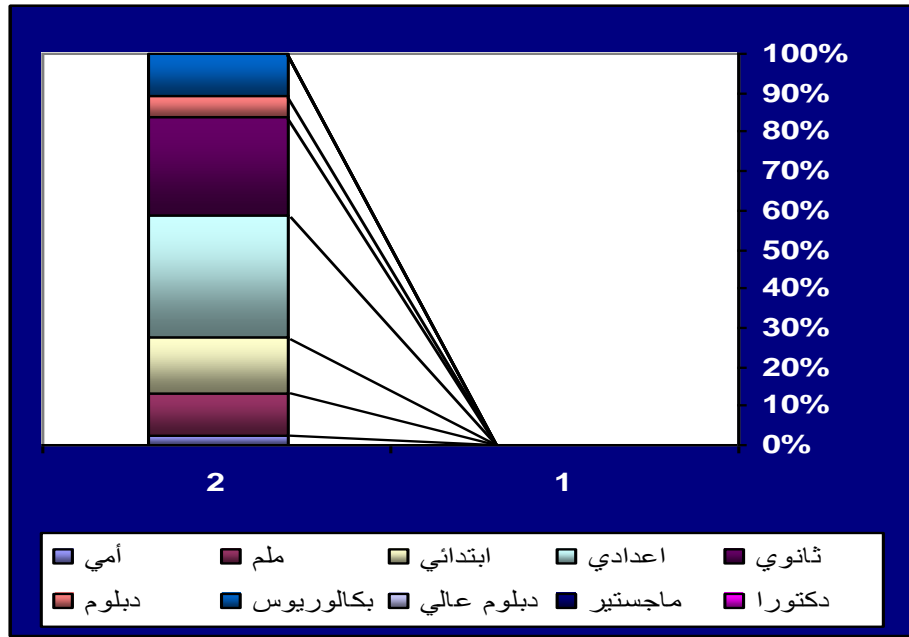
تصنيف منشآت أرباب العمل والوضع الحالي لها خلال الربع الأول من العام 2010

قطاع النشاط	فعالة	متوقفة	مغلقة	المجموع
الزراعة وصيد الأسماك	49	0	3	52
الطاقة والمياه وصيانة الأجهزة	148	0	3	151
التعدين والمحاجر	18	0	0	18
الصناعات التحويلية	529	4	10	543
التشييد والبناء والإنشاء	79	2	8	89
تجارة الجملة والتجزئة - الفنادق والمطاعم	2432	4	27	2463
نقل والتخزين والمواصلات والاتصالات	145	0	2	147
التمويل - التأمين - العقارات - خدمات الأعمال	87	2	1	90
الخدمات الاجتماعية والشخصية	1562	1	9	1572
فروع أخرى	141	0	1	142
المجموع	5173	13	63	5249



عدد المتعلمين التراكمي المسجلين حتى نهاية الربع الأول /2010

المجموع	منهم إناث	أمي	ملم	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	دبلوم	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتورا
200338	65003	4343	22110	28258	62911	49499	11305	21254	133	196	18



توزيع العدد التراكمي لطالبي العمل المسجلين حتى نهاية الربع الأول /2010 حسب الشريحة العمرية

أقل 20	25-21	30-26	35-31	40-36	فوق 40
11505	41458	24696	20013	16085	40935